

Distr.
GENERAL

A/53/328
2 September 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والخمسون
البند ١٠٨ من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمسائل
المتصلة باللاجئين والمشردين، والمسائل الإنسانية

تقرير الأمين العام

تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢	٥ - ١	مقدمة - أولا
٢	٧٠ - ٦	الإجراءات المتخذة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٠١/٥٢ - ثانيا
٢	٢١ - ٦	ألف - نظرة عامة
٦	٥٤ - ٢٢	باء - نظرة عامة على الصعيد الإقليمي
١٥	٦١ - ٥٦	جيم - التعاون فيما بين الوكالات
١٧	٧٠ - ٦٢	دال - التعاون مع المنظمات دون الإقليمية
١٩	٧٣ - ٧١	خاتمة - ثالثا

أولا - مقدمة

- ١ - اتخذت الجمعية العامة في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ القرار ١٠١/٥٢ الذي لاحظت فيه أنه على الرغم من جميع الجهود التي بذلتها حتى الآن لا تزال حالة اللاجئين والمشردين في أفريقيا محفوفة بالخطر.
- ٢ - وطلبت الجمعية العامة إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والكيانات الأخرى تكثيف أنشطة الحماية من خلال أنشطة مناسبة لبناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية. وناشدت الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي تهيئة الأوضاع التي يمكن أن تيسر العودة الطوعية للاجئين إلى الوطن والتبكير بتأهيلهم وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم.
- ٣ - وناشدت المجتمع الدولي الاستجابة بصورة مواتية لطلبات اللاجئين من أفريقيا من أجل إعادة التوطين في بلدان ثالثة، بروح من التضامن وتقاسم الأعباء، ومواصلة تمويل برامج اللاجئين العامة التي تضطلع بها المفوضية، آخذاً في الاعتبار الحاجة إلى إعادة تأهيل البيئة والهيكل الأساسية في المناطق المتأثرة باللاجئين في بلدان اللجوء. وتم التأكيد أيضاً على الاحتياجات الخاصة للاجئين من النساء والأطفال.
- ٤ - وطلبت إلى الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي ككل تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على الاستجابة للطوارئ استناداً إلى الخبرة المكتسبة في حالة الطوارئ في منطقة البحيرات الكبرى. وأكدت على الحاجة إلى زيادة القدرة على تنسيق وإيصال المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ والإغاثة في حالات الكوارث عامة، من قبل الدول وغيرها من الجهات المعنية.
- ٥ - وطلبت الجمعية العامة من المفوضية السامية أن تقدم تقريراً شاملاً وموحداً عن حالة اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا إلى الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة. وبناءً عليه، يضع هذا التقرير في الاعتبار الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة وبلدان اللجوء. وبالإضافة إلى ذلك، قدم مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين تقريراً شفويًا عن الموضوع نفسه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٨.

ثانياً - الإجراءات المتخذة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٠١/٥٢

ألف - نظرة عامة

- ٦ - في بداية عام ١٩٩٨ قدرت المفوضية، أن أفريقيا تستضيف ما مجموعه ٧٠٠ ٤٨١ ٣ لاجئاً ونحو ٦٩٤ ٠٠٠ من المشردين داخلياً الذين تهتم بهم المفوضية السامية، فضلاً عن ٧٠٠ ١٤٩ ٢ عائد في المراحل الأولى من إعادة الإدماج.

٧ - وبالإضافة إلى أنشطة المساعدة والحماية التي نفذتها المفوضية السامية وغيرها من المنظمات في عام ١٩٩٧، سجل برنامج الأغذية العالمي ما مجموعه ٤,٢ مليون لاجئ وعائد و ١٤,٩ مليون من المشردين داخليا في كل أنحاء العالم. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وحدها، أنفق برنامج الأغذية العالمي ٣٣٤,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٧ على المشردين وعمليات اللاجئين، فقدم أكثر من ٦٤٥ ٠٠٠ طن متري من الأغذية. وفي منتصف عام ١٩٩٨، قام برنامج الأغذية العالمي بعمليات إغاثة في إثيوبيا، وأنغولا، وأوغندا، وجيبوتي، وزامبيا، والسودان، وسيراليون، وكينيا، وليبيريا، ومالي. وقدم مزيدا من المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين من خلال عمليات الإغاثة في إثيوبيا، وأوغندا، وفي منطقة البحيرات الكبرى.

٨ - وفي تقريرها عن أفريقيا الصادر في أوائل عام ١٩٩٨، أعربت المفوضية السامية عن الأسف لأن في عام ١٩٩٦ وحده، تأثر ١٤ بلدا مما مجموعه ٥٣ بلدا في أفريقيا بسبب المنازعات المسلحة التي سببت أكثر من نصف الوفيات الناجمة عن الحروب في جميع أنحاء العالم، والتي أدت إلى وجود أكثر من ٨ ملايين لاجئ وعائد ومشرّد. وأكدت أنه من آثار هذه المنازعات أنها قوضت بشكل خطير جهود أفريقيا لضمان الاستقرار والازدهار والسلام على المدى الطويل لشعوبها.

٩ - ونتيجة للتوصيات التي قدمتها المفوضية السامية، يقوم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية فضلا عن برنامج الأغذية العالمي، والمستشار الخاص المعني بمسائل المرأة، والممثل الخاص للأمين العام المعني بأثر المنازعات المسلحة على الأطفال، واليونيسيف، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بإعداد توصيات بشأن مزيد من الخطوات الملموسة التي يمكن اتخاذها للتأكد من أن جميع اللاجئين والمشردين داخليا يحصلون على الحماية والمساعدات الكافية، وفقا للقواعد والإجراءات المعترف بها دوليا. وبالإضافة إلى ذلك، يتم وضع خطة عمل للتأكد من أنه سيتم توطيّن اللاجئين على مسافة معقولة من الحدود في مخيمات محدودة الحجم، وفقا لاتفاقية اللاجئين لمنظمة الوحدة الأفريقية، بهدف ضمان أمنهم الخاص وأمن الدول التي هربوا منها.

١٠ - وحدثت تطورات إيجابية في غرب أفريقيا، لا سيما فيما يتعلق بليبيريا ومالي والنيجر. والواقع أن تنفيذ اتفاق أبوجا للسلام تنفيذا نهائيا في ليبيريا أدى إلى إجراء انتخابات في تموز/يوليه ١٩٩٧، ونزع السلاح، وإنشاء مؤسسات حكومية، ومن ثم إيجاد الظروف التي تشجع على عودة اللاجئين والمشردين داخليا إلى منازلهم. وفي حين أن القيود المالية تشكل عائقا رئيسيا، هناك جهود تبذل لمواصلة العملية وإنهاؤها في منتصف عام ١٩٩٩. وحدث تطور إيجابي آخر يتمثل في نجاح عملية إعادة توطيّن اللاجئين، وبصفة خاصة اللاجئين من أصل تواريغ إلى مالي والنيجر.

١١ - وسببت سيراليون قلقا رئيسيا لمنطقة غرب أفريقيا حيث أن ٢٠٠ ٠٠٠ شخص مؤلفين بصفة رئيسية من نساء وأطفال، لجأوا إلى ليبيا وغينيا منذ آذار/مارس ١٩٩٨. ومهما قيل عن النضائ التي ارتكبتها المتمرّدون من الجبهة الثورية المتحدة (سيراليون/المجلس الثوري للقوات المسلحة) ضد المدنيين فلن يكون

ذلك كافياً. وفي بيان مشترك صدر في روما في حزيران/يونيه ١٩٩٨، أيد المدير التنفيذي لليونيسيف، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والممثل الخاص للأمين العام المعني بآثار المنازعات المسلحة على الأطفال، ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ومنسق الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الطوارئ إنشاء محكمة جنائية دولية، وطالبوا بمحاكمة مرتكبي جرائم مثل الجرائم التي تم ارتكابها في سيراليون.

١٢ - وفي سياق الأزمة في غينيا - بيساو، بذلت وكالات الأمم المتحدة جهوداً مشتركة لتقييم ورصد الحالة فضلاً عن القيام بأنشطة مشتركة. وتم إنشاء آليات تنسيقية وتشغيلية في داكار حيث عملت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي معاً بصورة فعالة. ووافقت الوكالتان، وانضم إليهما مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية، على ضرورة تقديم المساعدة الفورية للمشردين داخلياً من أجل منع تدفق اللاجئين خارج البلد، كما اتفقتا على تحديد عدد المستفيدين من المساعدة، وتوزيع المهام والمسؤوليات، وخطة الطوارئ، في حالة تدفق اللاجئين إلى السنغال وغينيا. وانعكس هذا العمل الذي قامت به الوكالات معاً في النداء المشترك الذي أصدره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى الجهات المانحة.

١٣ - وعلى الرغم من الحالة المثيرة للقلق في بعض البلدان الواقعة في القرن الأفريقي، تم تحقيق تقدم فيما يتعلق بإعادة اللاجئين إلى المناطق التي تتمتع بسلام مستمر. وتكفل بنجاح كبير إعادة اللاجئين الصوماليين من المخيمات في إثيوبيا إلى الأجزاء الشمالية الغربية في بلدهم منذ استئناف هذه العمليات في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وفي أعقاب اتفاق تم التوصل إليه مع جميع الأطراف المعنية، تم استكمال العودة الطوعية المنظمة لجمهور اللاجئين الإثيوبيين من السودان في أيار/مايو ١٩٩٨. ووافقت الحكومة الإريترية على البدء بالأنشطة التحضيرية لاستئناف عودة اللاجئين الإريتريين في السودان إلى بلدهم بعد موسم الأمطار في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

١٤ - وفي هذه الظروف، عملت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بصورة حاسمة لإنهاء المساعدة المقدمة إلى اللاجئين على مراحل وهي المساعدة التي طال أمدها وذلك عن طريق تشجيع اللاجئين بشكل نشط على العودة الطوعية إلى وطنهم في الحالات التي لم تعد فيها أسباب اللجوء قائمة. وتابعت الوكالات المتخصصة، من خلال الجهود المتضافرة، عملية إعادة الاندماج التي بدأت فيها في بلدان المنشأ. وأتاحت عملية إعادة الاندماج في المجتمع وتحديات التعمير، في فترة ما بعد النزاع في ليبيريا وسيراليون ومالي والنيجر، فرصة للتنسيق بشكل فعال بين المبادرات المتخذة في المجال الإنساني والإنمائي والسلام المستدام.

١٥ - واستمر عقد حلقات تدريبية للتأكد من أن تخطيط البرامج سيرا على ما مضى وأكثر ويستجيب استجابة أكثر للفوارق بين الجنسين. وتشجيعاً للأخذ بالحلول الدائمة، تم تقديم الدعم النشط للمبادرات المحلية التي قامت بها اللاجئين والمشردين في إطار أنشطة بناء السلام، كالتثقيف في أمور السلام وحل

المنازعات. فتحسنت مشاركة اللاجئين في لجان إدارة المخيمات وفي أنشطة إدارة وتوزيع الأغذية. وأعطيت الأولوية لحماية ومساعدة القصر غير المصحوبين ومسألة تجنيد الأطفال.

١٦ - وتم استعراض المساعدة التي تقدمها المفوضية السامية إلى اللاجئين الأكبر سنا في خريف عام ١٩٩٧. وسافر فريق التقييم إلى أماكن كثيرة في الميدان، وتم إعداد دراسات فردية تناولت عددا من البلدان، بما في ذلك السودان. وعرض التقرير الذي قدمه الفريق الدروس التي استخلصها وقدم توصيات بشأن الخيارات المتعلقة بالسياسة العامة للتصدي للمشاكل الخاصة باللاجئين المسنين. وتتصل النتائج الرئيسية التي توصلت إليها دراسة الحالة الإفرادية المتعلقة بالسودان بظاهرة الانتقاء الاجتماعي السلبي الملاحظ في مخيمات اللاجئين. فقد ازداد كثير من اللاجئين المسنين فقرا لأنهم خسروا معيبيهم إما بسبب مغادرتهم أو بسبب وفاتهم. وقدم التقرير عددا من التوصيات الخاصة بكل بلد، مثل إنشاء هياكل للخدمات المجتمعية في المخيمات لتتبع ظروف المسنين وتعزيز إجراءات وأدوات الرصد، والتأكد من أن جميع المسنين يتلقون ما يحتاجونه من غذاء تكميلي.

١٧ - وبغية تكثيف أنشطة الحماية وتعزيز الحوار مع أعضاء اللجنة التنفيذية التابعة لمفوضية الأمم المتحدة، زار كبار موظفي المفوضية عددا من العواصم الأفريقية واجتمعوا ببعض البعثات الدائمة في جنيف. وكانت النتيجة الرئيسية التي تم التوصل إليها بعد هذه المشاورات أن أعضاء اللجنة التنفيذية يجب أن يشكّلوا القدوة في مجال حماية اللاجئين حتى في حالة وجود ضغوط سياسية محلية قوية. وتم التسليم أيضا بأن العمل الإيجابي الذي تقوم به الدولة، يشكل من نواح كثيرة شرطا لا بد منه للحصول على الدعم الدولي المستمر لحماية اللاجئين، بينما ستقوم المفوضية بدورها ببذل مزيد من الجهود للاضطلاع بمسؤولياتها القانونية. وسيستمر الحوار مع الدول المعنية، ومع مجموعة من الجهات العاملة غير الحكومية، بما في ذلك المنظمات الإقليمية، وهيئات ووكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، وشركاء المنظمات غير الحكومية، والمجموعات المؤيدة، بل وحتى مع القطاع الخاص.

١٨ - ويمثل اللاجئون الأفريقيون أكثر من ثلث مجموع عدد اللاجئين الذين أعيد توطينهم تحت رعاية مفوضية الأمم المتحدة منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، كما يمثلون نصف الحالات تقريبا التي تنتظر أن يبت فيها بلدان إعادة التوطين، أو الحالات التي من المقرر عرضها (أو إعادة عرضها). وقد أعلنت عدة بلدان من بلدان إعادة التوطين أنها زادت من اعتماداتها الراهنة أو المقبلة لإعادة توطين اللاجئين الأفريقيين. وتركيبه اللاجئين الذين بحاجة إلى إعادة التوطين آخذة في التغير. فخلال عام ١٩٩٧، شكل اللاجئون الصوماليون في كينيا ٧٨ في المائة من اللاجئين الذين أعيد توطينهم من أفريقيا. وبحلول نهاية السنة، كان مجموع الحالات التي اهتمت بها المفوضية تشمل لاجئين ينتمون إلى ٢٦ جنسية في ٢٨ بلدا من بلدان اللجوء، ولم يمثل اللاجئون الصوماليون إلا ربع الحالات التي يجري النظر فيها؛ ومثل السودانيون ربعا آخر. وهذا التنوع يمثل إنجازا هاما نجم عن استخدام إعادة التوطين بشكل نشط لتلبية الاحتياجات الخاصة للأفراد والمجموعات وفقا لمعايير المفوضية السامية. غير أن العدد الكبير للمواقع وتنوع اللاجئين يشكلان تحديات مختلفة في عملية التجهيز والاستقبال. وعلى هذا الأساس تم تنظيم اجتماع إقليمي في أديس أبابا

في شهر نيسان/أبريل ١٩٩٨ يعنى بإعادة التوطين واشترك فيه موظفو المفوضية السامية ورساميون من بلدان إعادة التوطين. وتم بذل جهد أثناء الاجتماع الإقليمي لوضع موضوع إعادة التوطين على جدول أعمال رسم السياسات العامة وتحديد الخطوات الملموسة التي ينبغي اتخاذها للقيام بعملية إعادة التوطين على نحو يتسم بفعالية واتساق وشفافية أكبر.

١٩ - وقامت المفوضية السامية، بغية زيادة الوعي البيئي وتعزيز الأنشطة البيئية، بدعم الحلقات التدريبية للمنظمة في السودان ورواندا، وسوف تعقد حلقات تدريبية أخرى قريباً في كيغوما في جمهورية تنزانيا المتحدة. وسوف يتم تنظيم الحلقة التدريبية البيئية الإقليمية الأولى في أديس أبابا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ لتعالج المسائل البيئية في اثيوبيا وأوغندا وجيبوتي والسودان والصومال.

٢٠ - وإن مشروعاً مشتركاً بين الوكالات عنوانه "نحو ممارسة إدارية بيئية مستدامة في المناطق المتأثرة باللاجئين"، على وشك الإنجاز. وهدفه الرئيسي هو وضع مواد تدريبية للمجتمعات التي تساعد اللاجئين، وإصدار مبادئ توجيهية عملية لهؤلاء الذين يتخذون القرارات، ولموظفي المفوضية السامية في الميدان، وللوكالات الشريكة، وذلك من أجل مواءمة العمليات البيئية في الميدان. والوكالات المشتركة في ذلك هي برنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والفاو، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/الموئل، فضلاً عن بعض المنظمات غير الحكومية.

٢١ - ومنذ عام ١٩٩٧، اشتركت المفوضية السامية في برنامج غلوب (GLOBE) وهو برنامج مشترك بين الوكالات خاص بحكومة الولايات المتحدة ويرمي إلى تشجيع اللاجئين من الأطفال على حماية بيئتهم المحلية. وبالاستناد إلى نجاح هذا البرنامج في جمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا وبنن في ١٩٩٧، تعزم المفوضية السامية توسيعه ليشمل السنغال في عام ١٩٩٨.

باء - نظرة عامة على الصعيد الإقليمي

١ - منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا

٢٢ - بعد عودة أعداد كبيرة من اللاجئين إلى وطنهم من زائير السابقة (جمهورية الكونغو الديمقراطية حالياً) ومن جمهورية تنزانيا المتحدة في نهاية عام ١٩٩٦ وأوائل عام ١٩٩٧، واجهت الأمم المتحدة (ولا تزال تواجه) تحديات تتمثل في إعادة إدماج الأغلبية العظمى منهم كعائدين في رواندا وفي بوروندي كذلك، بالإضافة إلى تأمين حمايتهم وإيجاد حلول لعشرات الآلاف المتبقين الذين فضلوا عدم العودة إلى وطنهم. ويشكل حوالي ٢٦٠ ٠٠٠ لاجئاً بوروندي في جمهورية تنزانيا المتحدة أكبر مجموعة من اللاجئين في المنطقة. وتنطوي أكبر مجموعة من اللاجئين العائدين إلى وطنهم على حوالي ٧٠ ٠٠٠ من جمهورية الكونغو الديمقراطية الذين في صدد العودة من جمهورية تنزانيا المتحدة. وتقدم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين الرعاية والإعالة إلى هذه المجموعات من اللاجئين والعائدين، وتتعاون بذلك على نطاق

واسع مع برنامج الأغذية العالمي (بالنسبة للمساعدة الغذائية) واليونسيف (بالنسبة للبرامج التي تركز على الأطفال والقصر الذين لا أصحابهم أحد).

٢٣ - ومن بين التحديات التي تواجه وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما المفوضية السامية، في منطقة البحيرات الكبرى لأفريقيا الوسطى، مهمة تأمين حماية اللاجئين المتبقين خارج بلدانهم، وإعادة إدماج الذين عادوا إلى وطنهم، وتعمير المناطق المتأثرة بوجود اللاجئين.

٢٤ - ورغم أن التحدي الذي تشكله حماية اللاجئين موضوع مألوف لدى المفوضية السامية في جميع أنحاء العالم، أثار فرار اللاجئين الروانديين من بلدهم في عام ١٩٩٤ في أعقاب الإبادة الجماعية، مشاكل تتعلق بالحماية والأمن على قدر استثنائي من الخطورة. فلم تضم المخيمات في جمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير السابقة) وجمهورية تنزانيا المتحدة لاجئين حقيقيين فحسب، بل ضمت أيضا كثيرا من الروانديين الذين ارتكبوا أعمال الإبادة الجماعية في عام ١٩٩٤ (بمن فيهم من تبقى من حكومة رواندا السابقة والقوات المسلحة)، بالقرب من حدود بلدهم الأصلي. وإن عدم قدرة أو عدم قيام المجتمع الدولي والحكومات المضيفة، على الرغم من النداءات المتكررة التي وجهها المفوض السامي، بالفصل بين المجرمين والعناصر المسلحة من ناحية واللاجئين من ناحية أخرى، ساهم في وجود عدم استقرار إقليمي ونشوب الحرب الأهلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير السابقة) في أواخر عام ١٩٩٦. وأدى ذلك أيضا ببعض الوحدات العسكرية إلى الخلط بين اللاجئين ومرتكبي الإبادة الجماعية ومعاملتهم على هذا الأساس. وبالإضافة إلى العواقب المروعة بالنسبة لمئات الآلاف من اللاجئين، فإن عدم التمييز الواضح بين اللاجئين والعناصر المجرمة ما زال يعرقل أداء المفوضية السامية لولايتها المتمثلة في تقديم الحماية الدولية في المنطقة.

٢٥ - وأكدت المفوضية السامية أثناء زيارتها لأفريقيا في شباط/فبراير ١٩٩٨، على أنه من الضروري ومن الممكن التوفيق بين حماية اللاجئين ومصالح البلدان المعنية، بما في ذلك أمنها الوطني. وفي اجتماعاتها مع زعماء المنطقة، ناقشت الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتبديد قلقهم، بما في ذلك التدابير التي تضمن الطابع المدني الصرف لمخيمات اللاجئين واستبعاد الأشخاص الذين لا تنطبق عليهم شروط اللاجئين. وتناول الاجتماع أيضا ضرورة أن تتوفر لدى المفوضية السامية إمكانية الوصول إلى اللاجئين والعائدين، وضرورة أن توفر الحكومات الأمن لموظفي المفوضية وموظفي الوكالات الإنسانية. وتم معالجة هذه المسائل في الاجتماعات الإقليمية التي انعقدت على المستوى الوزاري في كمبالا في أيار/مايو ١٩٩٨ والتي تناولت مسألة اللاجئين في البحيرات الكبرى.

٢٦ - ويمثل إعادة اندماج اللاجئين في المجتمع تحديا خاصا في منطقة البحيرات الكبرى لأفريقيا، نظرا لما خلفته الإبادة الجماعية من أثر في رواندا، واستمرار النزاع في رواندا وبوروندي وفي الأجزاء الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وإن نجاح إعادة الاندماج في المجتمع لا يتطلب المساعدة المادية فحسب بل يتطلب أيضا اتخاذ تدابير لتعزيز العدل والمصالحة بين اللاجئين السابقين وأفراد مجتمعهم. والواقع أن المساعدة المادية، كإصلاح أو بناء المساكن الرياضية، والمراكز الصحية، والمرافق التعليمية،

بالإضافة إلى دعم نظام العدل والتدابير المتخذة لإعادة سبل الرزق، يمكن أن تلعب دورا حيويا في الحد من إمكانية ظهور نزاع بين أعضاء مختلف المجموعات ومن ثم تعزيز المصالحة. ورغم أن من المسلم به أن المصالحة بعد أهوال الإبادة الجماعية أمر يستغرق وقتا طويلا، فإن ظهور العنف مرة أخرى وتدفق اللاجئين من جديد أمر لا مفر منه ما لم يجد أعضاء مختلف المجموعات طريقة للعيش جنبا إلى جنب بدون خوف. فالمصالحة مهمة تتطلب دعما يقوم على التأزر ويستمر لمدة طويلة، يقدمه المجتمع الدولي للمبادرات التي يتعين على الحكومات وعلى شعوب البلدان نفسها أن تتخذها. فالبرامج التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة وشريكاتها في التنفيذ لإعادة إدماج اللاجئين في المجتمع، تساهم في عملية المصالحة هذه.

٢٧ - وإن تعمير المناطق المتأثرة بوجود اللاجئين أمر ضروري لتخفيف الأثر الاجتماعي والبيئي للاجئين على المجتمعات المحلية التي تستضيفهم وللمساعدة على إزالة الفوارق المدركة في مستويات المساعدة الدولية المقدمة للاجئين مقارنة بالسكان المحليين. وفي منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، تتسم برامج التعمير التي تقوم بها المفوضية في بلدان اللجوء بأهمية حيوية في المحافظة على إمكانية الوصول إلى اللاجئين وفي تمكين المفوضية من أداء وظيفتها المتعلقة بتوفير الحماية.

٢٨ - وإن إعادة الاندماج في المجتمع والتعمير تتطلبان مشاركة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية والإنمائية الأخرى، بالتعاون الوثيق مع الحكومات المعنية. وفي العمليات التي تجرى في منطقة البحيرات الكبرى، تضطلع المفوضية بصورة رئيسية بمشاريع التعمير التي يمكن أن تنفذ بسرعة والتي ترمي إلى تلبية الاحتياجات الفورية للمجتمعات المتأثرة بالعائدين أو اللاجئين - وهي الاحتياجات التي يمكن أن يقيمها ويلبها موظفو المفوضية نظرا لوجودهم في الميدان واطلاعهم على الظروف المحلية. ومن الضروري الجمع بين الاحتياجات الفورية هذه ومشاريع التعمير الطويلة المدى التي تنسجم مع الأهداف الإنمائية. ومن أجل التأكد من أن جميع العاملين في هذا المجال يقدمون الخبرة اللازمة في عملية التعمير بطريقة منسقة ومتسقة، أنشأت المفوضية، بالإضافة إلى المشاركة في آليات التنسيق العادية المشتركة بين الوكالات، شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في رواندا، وفي الآونة الأخيرة مع برنامج الأغذية العالمي، لإقامة وحدة مشتركة لتخطيط عملية الاندماج في المجتمع لتنظيم الأنشطة المتعلقة بإعادة الاندماج.

٢٩ - وفي إطار العمليات المضطلع بها في الوقت الراهن في منطقة البحيرات الكبرى، يقدم برنامج الأغذية العالمي مساعدة لحوالي ١,٤ مليون شخص في الشهر في رواندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكونغو.

٣٠ - وفي عام ١٩٩٨، يعتزم برنامج الأغذية العالمي تقديم حوالي ٥٧٠ ٢٥٦ طنا متريا من الأغذية لضحايا الأزمة الإقليمية في منطقة البحيرات الكبرى. وسوف يتم استخدام حوالي ٣٦ في المائة من الأغذية لصالح اللاجئين، و ٢٨ في المائة لمساعدة المشردين والأشخاص المتأثرين محليا، و ٢٧ في المائة لأنشطة التعمير، و ٦ في المائة لدعم البرامج الغذائية، و ٣ في المائة للعائدين/برامج إعادة التوطين. ويتجاوز متوسط ما يتم تقديمه من أغذية في الشهر ٢١ ٠٠٠ طن.

٣١ - ويقدم برنامج الأغذية العالمي، بالتعاون مع المفوضية، المساعدة الغذائية لحوالي ٤١٠ ٠٠٠ لاجئ يوجدون في جمهورية تنزانيا المتحدة (٣٤٤ ٠٠٠) ورواندا (٢٩ ٠٠٠) وجمهورية الكونغو (٨ ٠٠٠) وأوغندا (٢٩ ٠٠٠).

٢ - غرب أفريقيا

(أ) إعادة اللاجئين الماليين إلى وطنهم وإعادة اندماجهم في المجتمع

٣٢ - تم الانتهاء من إعادة اللاجئين الماليين إلى وطنهم في أيار/ مايو ١٩٩٨. وقد عاد أكثر من ١٣٠ ٠٠٠ لاجئ إلى وطنهم في مالي بمساعدة المجتمع الدولي. وفي شمالي مالي، ساعد برنامج الأغذية العالمي، بالتعاون مع الوكالات الأخرى، على عودة اللاجئين الذين يعيشون في الجزائر وبوركينا فاصو والنيجر وموريتانيا، منذ منتصف عام ١٩٩٧، وإعادة توطينهم وإعادة اندماجهم في المجتمع. وقد شارك العائدون بنشاط في أنشطة إعادة التوطين والتعمير، وانضم إليهم السكان المحليون. وقام برنامج الأغذية العالمي، بمشاركة المشاريع التي يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالمساعدة على إعادة اندماج المتمردين السابقين في المجتمع. وقدم هذا المشروع موارد نقدية وغذاء مقابل العمل لبناء الأنشطة الاقتصادية المدنية الجديدة في مختلف القطاعات. وإذا توفرت الموارد، وإذا سمح الأمن بذلك، فإن الأنشطة المضطلع بها في شمالي مالي ستستمر حتى نهاية عام ١٩٩٨.

(ب) إعادة لاجئي النيجر إلى وطنهم وإعادة اندماجهم في المجتمع

٣٣ - عاد جميع لاجئي النيجر وعددهم ٣ ٢٠٠ من الجزائر وبوركينا فاصو في منتصف عام ١٩٩٨. وقد تم بذل جهود كبيرة لإعداد مواقع اللاجئين قبل حركة العودة.

٣٤ - وكما كان الحال بالنسبة لمالي، واجه برنامج النيجر صعوبات تمويلية كبيرة وعرقلته أعمال اللصوصية. وحدت المفوضية السامية من وجودها في نهاية شهر حزيران/يونيه ١٩٩٨، عندما تم استكمال حركة العودة، وهي تراقب الآن برنامج التعمير يمتد على مدى عدة سنوات.

(ج) اللاجئون والعائدون والمشردون داخليا من ليبيريا

٣٥ - منذ بدء مرحلة الترويج في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ وحتى تموز/يوليه ١٩٩٨، عاد حوالي ٦٢ ٤٠٠ لاجئ إلى وطنهم تحت رعاية المجتمع الدولي. ووفقا للسلطات الحكومية، عاد ١٨٠ ٠٠٠ لاجئ ليبيري آخر بصورة عفوية خلال نفس الفترة. وفي ليبيريا، كانت اليونيسيف نشطة في توفير الخدمات الخاصة للأطفال والنساء في المناطق التي يعود إليها كل من المشردين داخليا واللاجئين إلى مجتمعاتهم الأصلية، بينما واصل برنامج الأغذية العالمي تنفيذ برنامج يهدف إلى إعادة ٣٣٧ ٠٠٠ مشرد داخليا وإعادة توطينهم في ليبيريا بالإضافة إلى ٥٤٨ ٠٠٠ عائد من غينيا وكوت ديفوار وغانا. وفي المجتمعات المحلية للعائدين الليبيريين، قام برنامج الأغذية العالمي بعملية رئيسية للتشجيع على إصلاح الهياكل الأساسية المحلية عن طريق توفير العمل مقابل الغذاء. وفي الوقت نفسه، يجري توزيع معونة غذائية خاصة في

شكل غذاء للمدارس، وغذاء مقابل العمل، وغذاء مقابل التدريب، وتغذية الضعفاء، بينما تتم عملية إعادة الاستقرار والتوطين. وتلقت المفوضية أموالاً مخصصة لهذا الغرض في تموز/يوليه ١٩٩٨ لتمويل مشاركتها في المبادرة المشتركة بين المفوضية واليونيسيف التي تستهدف أطفال ليبيريا، من أجل إعادة إدماج اللاجئين والمشردين منهم داخليا في مجتمعهم. ومن بين الأنشطة المضطلع بها تدريب المعلمين، والأنشطة المدرة للدخل، وتعليم البنات، والتثقيف البيئي، والعثور على الأطفال الذين لا يصحبهم أحد، وتقديم المساعدة لإعادة اندماجهم.

(د) اللاجئين والعائدون والمشردون داخليا من سيراليون

٣٦ - بعد التدخل العسكري للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا/فريق الرصد (فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا) في شباط/فبراير ١٩٩٨، تم إعادة الرئيس كباح إلى منصبه في ١٠ آذار/ مارس ١٩٩٨. وقد تحسنت حالة الأمن تحسنا كبيرا منذ ذلك الوقت في فريتاون، وفي بعض المدن الرئيسية داخل البلد، ولكنها ظلت في منتصف عام ١٩٩٨ متقلبة جدا في الجزء الشرقي من البلد. ومنذ أوائل نيسان/أبريل ١٩٩٨، عاد الموظفون الدوليون التابعون لوكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إلى فريتاون. وفي أواخر آذار/ مارس، وجه الرئيس كباح رسميا نداء سريعا إلى وكالات الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنسانية إلى سيراليون. والتمس النداء تقديم مبلغ ١١,٢ مليون دولار لتلبية الاحتياجات الإنسانية الفورية في سيراليون مع التأكيد بصفة خاصة على اللاجئين والمشردين داخليا. وفي سيراليون وغينيا، ركزت اليونيسيف على المساعدات الصحية العاجلة المقدمة للمشردين داخليا واللاجئين الجدد. وقدمت اليونيسيف مساعدة خاصة للضحايا الذين فقدوا أطرافهم في سيراليون فزودت أفرقة لجنة الصليب الأحمر الدولية والمستشفيات بالتجهيزات الطبية. وبالإضافة إلى ذلك، تم تقديم الدعم الغذائي إلى الأسر المعيشية التي تعيلها امرأة، وقد تشردت معظم هذه الأسر بسبب النزاع. واستأنف برنامج الأغذية العالمي، وشركاؤه التنفيذيون توزيع المعونة الغذائية الطارئة على أكثر من ٥٠٠ ٥٠٠ مشرد داخليا وعلى عدد متزايد من اللاجئين في ليبيريا وغينيا الذين يقدر عددهم حاليا بـ ٣٠٠ ٠٠٠ شخص.

٣٧ - وفي نيسان/أبريل ١٩٩٨، دعا ممثل المفوضية السامية الخاص لليبيريا وزير الدفاع الليبيري إلى اتخاذ إجراء المضايقات العنيفة التي يعاني منها المدنيون (ولا سيما اللاجئين) على يدي المسؤولين عن إنفاذ القوانين في مختلف أجزاء البلد، وبصفة خاصة في المناطق القريبة من الحدود مع سيراليون. ويقوم مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بوضع برنامج للتعاون التقني من أجل تعزيز النظام القضائي وتوفير الخدمات الاستشارية إلى سيراليون. ويعتزم مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان إرسال مراقبين لحقوق الإنسان إلى سيراليون لمتابعة المحاكمات الجارية للعسكريين والمدنيين المتورطين على ما يزعم في انتهاكات حقوق الإنسان.

٣٨ - وإذا تحسنت حالة الأمن داخل سيراليون، فيمكن تشجيع عودة اللاجئين على نطاق واسع. وإلى أن يحين ذلك الوقت، يتم تسهيل عودة اللاجئين من سكان المدن من كوناكري ومن مدن أخرى في المناطق

المحيطة، إلى فريتاون. وتم مساعدة حوالي ٦ ٥٠٠ لاجئ سيراليوني للعودة إلى بلدهم بموجب هذه الخطة، حتى منتصف عام ١٩٩٨.

(هـ) اللاجئون والمشردون داخليا من غينيا - بيساو

٣٩ - منذ بداية النزاع في حزيران/يونيه ١٩٩٨ في غينيا - بيساو، فر معظم سكان العاصمة وعددهم ٣٠٠ ٠٠٠ إلى الريف، حيث المواجهات بين المتمردين ومؤيدي الرئيس أقل تواترا. ووجهت مختلف الأطراف، بما في ذلك مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، نداءات إلى الزعماء في المنطقة حذروا فيها من أن النزاع يمكن أن يؤدي إلى أزمة إنسانية. وعلى الرغم من أنه بحلول منتصف عام ١٩٩٨، عبر عدد صغير نسبيا من سكان غينيا - بيساو، الذي يبلغ عددهم مليون شخص، الحدود إلى بلدان مجاورة، ازداد احتمال تدفق اللاجئين خارج البلد مع وجود مئات الآلاف من المشردين الذين لا يتوفر لديهم غذاء كاف، ومياه كافية صالحة للشرب، ورعاية طبية كافية. وشددت الوكالات الإنسانية على تقديم المعونة الإنسانية داخل غينيا - بيساو. ووصلت القوافل الأولى بطريق البر من السنغال إلى مدينتي بافاتا وغابو الشرقيتين في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٨. وينبغي أنه يلاحظ أنه منذ بداية النزاع لم يتمكن المجتمع الدولي من الوصول إلى حوالي ٥ ٠٠٠ لاجئ سنغالي كانوا يعيشون في المنطقة الشمالية من البلد قبل ظهور الأزمة.

(و) اللاجئون والمشردون داخليا من الصومال

٤٠ - تستمر العودة المنظمة للاجئين الصوماليين من المخيمات الواقعة في إثيوبيا، إلى المناطق الشمالية الغربية من الصومال، وهي العودة التي بدأت في شباط/فبراير ١٩٩٧. وقد عاد أكثر من ٢٨ ٠٠٠ لاجئ حتى تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى بلدهم الأصلي تحت رعاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وفي عام ١٩٩٨، يتوقع أن يعود ٦٠ ٠٠٠ لاجئ من إثيوبيا إلى المنطقة الشمالية الغربية من الصومال.

٤١ - وبالإضافة إلى عودة اللاجئين من إثيوبيا، عاد حوالي ٥٠٠ لاجئ من الجماهيرية العربية الليبية، و ٤٠٠ لاجئ من اليمن، و ٣٠٠ لاجئ من كينيا، و ١٠٠ لاجئ من جيبوتي. وفي آذار/مارس، عاد أكثر من ٧٠٠ لاجئ جوا من مخيم داداب في كينيا إلى بوساسو، الواقعة في الشمال الشرقي من الصومال. ولكي تستمر عملية عودة اللاجئين التي بدأت بعد اتباع نهج جديد في البرمجة وجمع الأموال، وهو النهج الذي اعتمده الأمم المتحدة بصورة جماعية، وجهت الأمم المتحدة نداء موحدا من أجل الصومال في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٨.

٤٢ - وفي الأجزاء الأخرى من الصومال، انتهت في أواخر عام ١٩٩٧ المرحلة الأولى من الرد العاجل على الفيضانات المروعة التي حدثت في المناطق المنخفضة، وأدت اليونيسيف في هذا الصدد دورا هاما، غير أن الحالة الطارئة ما زالت قائمة، وتتطلب إمدادات وخدمات غوثية مستمرة في مجال الصحة والتغذية والمياه والصرف الصحي والتعليم وحماية الأطفال.

(ز) إعادة اللاجئين الإثيوبيين إلى وطنهم وإعادة اندماجهم في المجتمع

٤٣ - بدأت العودة المنظمة لجمهور اللاجئين الإثيوبيين من السودان في عام ١٩٩٣ وانتهت في أيار/ مايو ١٩٩٨. وقد تمت مساعدة ما مجموعه ٧٢ ٣٢٧ إثيوبيا بتنظيم عملية نقلهم من أماكن إقامتهم في السودان إلى مراكز استقبال في اثيوبيا، وفيما بعد إلى أماكن إقامتهم الأصلية. كما تم تزويدهم بمجموعة من المساعدات بما في ذلك منحة نقدية وأغذية قدمها برنامج الأغذية العالمي صالحة لمدة تسعة أشهر.

٤٤ - أما اللاجئون المتبقون من الإثيوبيين الموجودين في كينيا ويقدر عددهم بـ ٥ ٠٠٠ لاجئ فيتم إعادتهم خلال الجزء الأخير من عام ١٩٩٨. وبذلك ستنتهي عملية إعادة جمهور الإثيوبيين إلى وطنهم من بلدان اللجوء.

(ح) تقديم المساعدة إلى السودانيين اللاجئين والمشردين داخليا

٤٥ - بالإضافة إلى أنشطة الحماية والمساعدة التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أوغندا، شملت الاستجابة الرئيسية للأجزاء الشمالية والغربية من البلد دعم الخدمات والإمدادات الطبية الطارئة المقدمة؛ وبناء المدارس المؤقتة للأطفال المشردين؛ والاضطلاع بالأنشطة الطارئة في مجال المياه والمرافق الصحية؛ والدعوة إلى وقف اختطاف الأطفال وضمان عودتهم، ووضع البرامج النفسية - الاجتماعية للأطفال المتأثرين بالاختطاف.

٤٦ - وبالإضافة إلى أعمال الإغاثة الطارئة التقنية التي قامت بها اليونيسيف داخل السودان، اتخذت إجراءات لتعزيز احترام المبادئ الإنسانية من خلال عملية شريان الحياة. وإذ تم تقدير أن ما مجموعه ١,٢ مليون شخص بحاجة إلى مساعدة طارئة للتصدي للمجاعة والموت من الجوع لا سيما في منطقة بحر الغزل، واصلت اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمية وجهات شريكة أخرى محاولة الوصول إلى المجموعات الضعيفة عن طريق البر والجو والبحر لتقديم الخدمات الأساسية لهم بما في ذلك الأغذية، واللقاحات، والتعليم الأساسي، والأدوات، والبذور، والغذاء التكميلي، والمياه/الصرف الصحي، وحماية ورعاية الأطفال ذات الاحتياجات الخاصة. وقد ازدادت الحاجة إلى المعونة الغذائية ازديادا كبيرا بسبب تصاعد حالة انعدام الأمن والجفاف الذي طرأ أثناء الفترة الزراعية في عام ١٩٩٧. ومن المتوقع أن العملية الطارئة التي قام بها برنامج الأغذية العالمي لصالح اللاجئين والأشخاص المتأثرين بالحرب والمشردين داخليا، وهي العملية التي تدخل في نطاق عملية شريان الحياة، ستساعد حوالي ٢,٦ مليون شخص.

٣ - الجنوب الأفريقي

(أ) عودة اللاجئين الأنغوليين إلى وطنهم

٤٧ - على الرغم من الجهود المتفانية والقديرة التي بذلها ممثل المفوضية السامية الخاص لأنغولا، تبين أن إحراز تقدم في تنفيذ بروتوكول لوساكا عملية صعبة ومحبطة. غير أنه أثناء فترة ولاية المحامي اليوني بلودان بايي، حدثت تطورات إيجابية، بما في ذلك تطبيع إدارة الدولة في ٢٧٢ ناحية مما مجموعه ٣٣٥ ناحية، واعتراف حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية بصورة رسمية بالاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا

بوصفه حزبا سياسيا. وبالإضافة إلى ذلك تولى كثير من كبار المسؤولين في الاتحاد الوطني مناصب في الحكومة الجديدة. وتم تعيين مسؤولين من الاتحاد الوطني محافظين في الأقاليم وأوقفت إذاعة فورغان برامجها الدعائية.

٤٨ - وللأسف أن عدم وفاء الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا بالتزاماته عرقل تنفيذ اتفاق لوساكا للسلام. وقد أدت الهجمات المسلحة، لا سيما هجمات الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا، على معظم الأقاليم، بما في ذلك زائير، وأويجي وموكسيكو، إلى تدهور عام في حالة الأمن في أنغولا. وأدى نصب الكمائن وانفجار الألغام إلى مقتل عدة مئات من أفراد الشرطة الوطنية الأنغولية والجيش. ولم يسلم الاتحاد الوطني الاستقلال التام لأنغولا أربعة مواقع استراتيجية، وهي أندولو، وبيلوندو، ونغو، ونهاريا. واستولى الاتحاد الوطني مرة أخرى على بلديات في إقليم موكسيكو، وأنغولا الشرقية، عن طريق شن هجمات مسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، حدثت حالات نهب على نطاق واسع للمكاتب والموجودات، مما أرغم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على نقل موظفيها من بعض المواقع الخطرة في أنغولا الشمالية والغربية. وبسبب الوضع الأمني، اضطرت المفوضية إعلان التعليق المؤقت لبرامج إعادة التوطين وإعادة الاندماج اعتبارا من نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٨.

٤٩ - وواصل اللاجئين الأنغوليون العودة بشكل عفوي، وعاد في الفترة بين عام ١٩٩٥ ومنتصف عام ١٩٩٨ ما مجموعه ٥٧٧ ١٤٣ لاجئا أنغوليا إلى بلدهم الأصلي. وكان مجموع عدد العائدين ٢٨٣ ١٤ أنغوليا عادوا في الفترة بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو ١٩٩٨. وبالاستناد إلى المناخ السياسي الذي تحسن، بالإضافة إلى اختتام أنشطة التعمير الرئيسية، وعملية النقل المنظمة لعدد محدود من اللاجئين المعرضين للخطر، تبين لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن معظم اللاجئين الأنغوليين وعددهم ١٦٠ ٠٠٠ سيختارون العودة بصورة عفوية في عام ١٩٩٨. غير أن الحالة الراهنة مختلفة اختلافا كبيرا: توقفت حركة عودة اللاجئين توقفا تاما، وغادر أكثر من ٢٠ ٠٠٠ لاجئ أنغولي البلد متجهين إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية بسبب حالة انعدام الأمن المتزايدة. وبالإضافة إلى ذلك فر حوالي ٩٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا من قراهم الأصلية وتوجهوا إلى مناطق آمنة. وفي ضوء هذه الحالة الجديدة، تعيد المفوضية نظرها في الافتراضات الأصلية المخطط لها لفترة ١٩٩٨-١٩٩٩.

٥٠ - وعلى الرغم من حالة انعدام الأمن والقيود المالية التي أدت إلى تأخر عملية العودة إلى الوطن كان لأنشطة المفوضية تأثير ملموس وواضح على قرى العائدين بسبب إصلاح الهياكل الأساسية الاجتماعية. وتضمن ذلك إصلاح الطرق المؤدية إلى القرى، وتوفير الإمدادات الغذائية، وغير ذلك من المواد الغذائية المقدمة للاجئين، وأهم من ذلك إصلاح المرافق الطبية وتزويدها بالعاملين، بالإضافة إلى المدارس وشبكات إمدادات المياه. وفي أعقاب استيلاء الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا على كثير من المناطق التي استقر فيها كثير من العائدين والتي كانت تحت إدارة الدولة، تم نهب معظم هذه المرافق. وقد تم تقديم احتجاج رسمي ضد الاتحاد الوطني في اللجنة المشتركة للتعويض عن الأضرار والتدمير الذي حدث. وهذه

الأحداث الأخيرة، بالإضافة إلى وصول آلاف من اللاجئين الأنغوليين الجدد في البلدان المجاورة خلال الأسابيع القليلة الماضية شكك في احتمال العودة المبكرة للأنغوليين من بلدان اللجوء.

(ب) المشردون داخليا

٥١ - بعد ما يقرب من ٣٠ سنة من النزاع، أصبح التشرد هو الطابع الذي تتميز به أنغولا حيث أن هناك مليون شخص مشرد داخليا في أي وقت من الأوقات. ومع تحسن إمكانية تحقيق السلام في أواخر عام ١٩٩٧ وأوائل عام ١٩٩٨، تم إعادة توطين أكثر من ١٢٠ ٠٠٠ مشرد داخليا في مجتمعاتهم الأصلية. وقد سهل وجود اليونيسيف في الميدان، في سبعة أقاليم، عملية إعادة التوطين وتوزيع مواد الإغاثة إلى حوالي ١٥ ٠٠٠ أسرة تم إعادة توطينها بالتعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية وبرنامج الأغذية العالمي ونظيرتها الحكومية. وبالنسبة لحوالي ٢٠ ٠٠٠ أسرة بقيت في مخيمات المشردين داخليا، فإنها قد تلقت مساعدة اليونيسيف الموجهة إلى النساء والأطفال، بما في ذلك الخدمات الصحية الأساسية، والمساعدة الطارئة في مجال التعليم، ودعم الخدمات النفسية - الاجتماعية للأطفال الذين أصيبوا بصدمات نفسية، بالإضافة إلى توعية اللاجئين بخطورة الألغام. وللأسف أنه بحلول حزيران/يونيه ١٩٩٨ سبب النشاط العسكري المتزايد في بعض الأقاليم إلى حدوث مزيد من التشرد.

٥٢ - وبعد تدهور حالة الأمن في بعض أقاليم البلد، ذهب موظفو حقوق الإنسان إلى مالانبي، وكوانزا، نورتي، وموكسيكو، ولواندا سول، وبينغو، وهويلا، وأويجي ليعالجوا حالات المشردين داخليا. وبالتعاون مع ممثلي الحكومة، زار ممثلون عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمات غير الحكومية، ووحدة تنسيق المساعدة الإنسانية، وحقوق الإنسان المشردين داخليا. وأفاد الأشخاص الذين تم لقاءهم أنهم غادروا منازلهم بعد الهجمات على المناطق التي عادت إليها السلطة المركزية (أويجي، وبنغو، وكوانزا نورتي، وموكسيكو)، أو أنهم غادروا منازلهم خوفا من الهجمات المحتملة، لا سيما بعد مغادرة السلطات المحلية (لواندا سول، وهويلا، ومالانبي).

(ج) الحلول الدائمة للاجئين الوافدين من المدن في الجنوب الأفريقي

٥٣ - بفضل الاستقرار السياسي في الجنوب الأفريقي، ليست هناك مشاكل رئيسية تتعلق باللاجئين في هذه المنطقة، (باستثناء اللاجئين الأنغوليين). وعليه، فإن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تساعد عددا قليلا نسبيا من اللاجئين من المدن. ويأتي هؤلاء اللاجئون بصفة رئيسية من بوروندي، ورواندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال، وتم السعي لإدماجهم محليا. وعلى الأرجح أن يعود هؤلاء اللاجئون إلى وطنهم أو يتوطنوا في المستقبل القريب. وتقبل معظم الحكومات الاندماج المحلي لهؤلاء اللاجئين الذين توصلوا إلى حالات من الاكتفاء الذاتي الاقتصادي والذين يستطيعون أن يعيلوا أنفسهم بدون مساعدة خارجية. وعليه، دعمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التدريب المهني والقروض التجارية أو القروض الصغيرة للاجئين الوافدين من المدن. والهدف أن يؤدي ذلك إلى القيام بأنشطة مدرة للدخل وفيما بعد تحقيق مستويات أعلى من الاعتماد على الذات.

(د) اللاجئون الريفيون

٥٤ - لا بد من التسليم بأن بعض السياسات الحكومية لم تكن لتفضي بشكل كاف إلى تنفيذ الأنشطة المدرة للدخل. فعلى سبيل المثال، يجري في بعض البلدان إيواء اللاجئين في مخيمات نائية في مناطق قليلة السكان. وفي مثل هذه الحالات، لا يمكن للأنشطة المدرة للدخل أن تستمر نظرا لعدم وجود أسواق لتصريف المنتجات. وفي بلدان أخرى، تمنع الحركة المحدودة للاجئين القيام بأنواع معينة من الأنشطة المدرة للدخل. وتوجد أيضا مشاكل فيما يتعلق بتسديد الديون وإيجاد شركاء تنفيذيين مناسبين قادرين على الاضطلاع بإدارة الصناديق الدائرة. وبالرغم من هذه المعوقات، فقد حالف النجاح بعض الأنشطة المدرة للدخل في المنطقة دون الإقليمية لأفريقيا الجنوبية، وهي الخياطة، وتربية الدواجن، والعمليات المصرفية التجارية، وإدارة المطاعم، والنجارة، ومكنت تلك الأنشطة للاجئين من تحقيق مستوى معقول من الاعتماد على الذات.

٥٥ - ويتمثل التحدي الرئيسي أمام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في كفاية أن يتاح للاجئين العمل والتمتع بحرية الحركة حتى يتمكنوا من الاضطلاع بأنشطة منتجة ومدرة للربح. وستبحث مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أيضا عن شركاء تنفيذيين أكفاء من أجل إدارة الصناديق الدائرة.

جيم - التعاون فيما بين الوكالات

٥٦ - ومنذ أن أصبحت الصيغة المنقحة لمذكرة التفاهم سارية المفعول في ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٧، أخذ برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يضطلعان بعدد من المبادرات المشتركة لتحسين التعاون. فعقدت حلقة عمل في أبيدجان في آذار/ مارس ١٩٩٨، بعد أن تمت أول مبادرة مماثلة في كمبالا في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، وذلك بهدف إتاحة الفرصة أمام المديرين القطريين لبرنامج الأغذية العالمي والممثلين الميدانيين لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمناقشة تجاربهم فيما يتعلق بتنفيذ مذكرة التفاهم، ولاستعراض المشاكل حين الاقتضاء، وللمساعدة على توضيح المواد الواردة في مذكرة التفاهم.

٥٧ - وقد وقعت اتفاقات ثنائية بين البنك الدولي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تستهدف التعاون بينهما وتكميل بعضهما البعض في الجهود التي يبذلانها في مجالات الإنعاش والتعمير وإعادة الإدماج، في البلدان الخارجة من حالات ما بعد النزاع. وبالمثل، أحرز تقدم كبير في بدء التعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

٥٨ - وقد اتخذت أيضا خطوات أولية باتجاه وضع مشروع/برنامج تعاون مشترك بين البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لتنفيذه في أوغندا، وهو برنامج للاعتماد على الذات يهدف إلى تقديم المساعدة إلى حوالي ١٧٠ ٠٠٠ لاجئ سوداني في المستوطنات التي وفرتها الحكومة. وقد باشرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية

الزراعية والبنك الدولي، أنشطة الإنعاش والتعمير وإعادة الإدماج، في البلدان الخارجة من حالات ما بعد النزاع. وتأتي سيراليون وليبيريا ومالي وموزامبيق وشمال غرب الصومال ورواندا في طليعة هذه البلدان. ويجري السعي أيضا إلى إشراك مصرف التنمية الأفريقي وغيره من الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف، مثل الاتحاد الأوروبي، في الاضطلاع بالأنشطة الإنمائية اللازمة لتسريع خطى عملية إعادة إدماج السكان المشردين في مناطقهم الأصلية. وبالإضافة إلى ذلك، ازدادت مشاركة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في وضع الاستراتيجيات للتوصل إلى تحقيق الاعتماد على الذات لدى اللاجئين والعائدين. فالاعتماد على الذات يعتبر جزءا من الجهود التي تبذلها المفوضية من أجل التوصل إلى حلول أكثر كفاءة من حيث التكاليف وأكثر استمرارية بالنسبة للاجئين والعائدين. فضلا عن ذلك، فإن تحقيق اعتماد جزئي أو حتى كلي على الذات هو وسيلة لزيادة ثقة اللاجئين بأنفسهم ولتدعيم الصلات والهياكل المجتمعية بوجه عام. وتشمل الخيارات التي تؤدي إلى الاعتماد على الذات التنسيب المباشر في الوظائف، والتدريب المهني الوظيفي المنحى، وتمويل المشاريع الصغيرة.

٥٩ - إن مذكرة التفاهم لعام ١٩٩٦ بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، تحمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المسؤولية الرئيسية عن رفاه الأطفال اللاجئين، بينما تضطلع اليونيسيف بالدور الرئيسي بالنسبة للأطفال في بلدانهم الأصلية. وفي غضون السنوات القليلة الماضية، أقامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيسيف، ومنظمات مثل لجنة الصليب الأحمر الدولية، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والتحالف الدولي لإنقاذ الطفولة، علاقات عمل وثيقة لحماية الأطفال القصر غير المصحوبين وتقديم المساعدة لهم. وطوال عام ١٩٧٧، شاركت اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية وجهات أخرى في جهد تعاوني فيما بين الوكالات للبحث عن الأطفال غير المصحوبين ولم يشملهم بأسرهم، مع التركيز بصورة رئيسية على العثور على أسر ما يربو على ٢٦ ٠٠٠ طفل تم اعتبارهم من الأطفال غير المصحوبين، وذلك إثر العودة الجماعية للروانديين من زائير السابقة في أواخر عام ١٩٩٦. وبحلول نيسان/أبريل ١٩٩٨، أعيد ما يربو على ١٨ ٠٠٠ من هؤلاء الأطفال إلى أسرهم، في حين بقي نحو ٦ ٠٠٠ طفل في ٤٨ مؤسسة في مختلف أنحاء البلد الأصلي بانتظار اجتماعهم بأسرهم. وفي حين تستمر عمليات البحث، تواصل اليونيسيف، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وشركاؤهما من المنظمات غير الحكومية، توفير الدعم الأساسي (المأوى، والغذاء، والماء، والرعاية الصحية) إلى جانب ما تضطلع به من أنشطة في مجالات البحث ولم الشمل والاحتضان.

٦٠ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، عقد التحالف لإنقاذ الطفولة في نيروبي اجتماعا مشتركا بين الوكالات بشأن البحث عن الأسر ولم الشمل. وكان من بين المشاركين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيسيف، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والمنظمات غير الحكومية المهتمة بالموضوع، وأثمر الاجتماع عن خطة عمل مشتركة بين الوكالات تناولت المسائل المتصلة بالحيلولة دون الافتراق، والتعاون بين الوكالات، وتعزيز لم الشمل وإعادة الإدماج. وعقد اجتماع للمتابعة في جنيف في حزيران/يونيه ١٩٩٨.

٦١ - وتلقت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تموز/يوليه ١٩٩٨ أموالاً مخصصة لتمويل مشاركتها في المبادرة المشتركة بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونسيف التي تستهدف أطفال ليبيريا من أجل إعادة إدماج اللاجئين والمشردين منهم داخلها في مجتمعاتهم.

دال - التعاون مع المنظمات دون الإقليمية

٦٢ - واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مشاركتها النشطة في اجتماعات اللجنة المعنية باللاجئين التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية، وقدمت المساعدة والدعم للجنة خلال زياراتها لمخيمات ومستوطنات اللاجئين في أفريقيا. وبناءً على طلب ورد في قرار اتخذته المجلس الوزاري ومؤتمر رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الأفريقية في هراري عام ١٩٩٧، تعاونت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وستواصل تعاونها، مع منظمة الوحدة الأفريقية في العمليات التي تضطلع بها اللجنة المعنية باللاجئين التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية من أجل الإعداد للاجتماع الوزاري بشأن اللاجئين والمشردين في أفريقيا، المزمع عقده في الخرطوم في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

٦٣ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، اضطلعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الوحدة الأفريقية بعملية مشاورات مشتركة وثنائية مع الحكومات المعنية في منطقة البحيرات الكبرى من أجل التوصل إلى حلول دائمة لمشاكل اللاجئين هناك. وفي هذا الصدد، شاركت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية في رئاسة اجتماع إقليمي عقد في أيار/مايو ١٩٩٨ في كمبالا بشأن المسائل المتعلقة باللاجئين في منطقة البحيرات الكبرى. وعهد الاجتماع إلى منظمة الوحدة الأفريقية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بمهمة متابعة التوصيات، بما في ذلك التعاون مع المنتديات والمؤسسات الإقليمية والدولية ذات النطاق الأوسع. ويمكن أن توفر نتائج الاجتماع الإقليمي مدخلا هاما للاجتماع الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية بشأن اللاجئين في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

٦٤ - وفي نيسان/أبريل ١٩٩٨، كثفت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دعمها لمنظمة الوحدة الأفريقية في مجال الإنذار المبكر ومنع المنازعات. واستناداً إلى البعثات السابقة والمشاورات بين منظمة الوحدة الأفريقية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في هذا المجال، تمت إعاره أحد موظفي المفوضية من ذوي الخبرة لمساعدة شعبة المنازعات التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية في وضع مجموعة من المعايير لتوفير وصف لحالات النزاع المحتملة والقائمة. وستواصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تعاونها مع منظمة الوحدة الأفريقية من أجل تيسير التوصل إلى نهج منظم ومنتظم لتبسيط عملية جمع المعلومات والإبلاغ عن المنازعات وتحليلها.

٦٥ - ومن باب المتابعة للاجتماعات السابقة التي عقدت في كمبالا وجوهانسبرغ وكيغالي بشأن بناء السلام، قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومنظمة الوحدة الأفريقية، ووكالات الأمم المتحدة بتنظيم حلقة عمل إقليمية عن أفضل الممارسات النسائية في مجال بناء

السلام وحل المنازعات في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. فهذا النشاط التكميلي والذي يوفر الدعم المتبادل بشأن دور النساء في مجال صنع السلم وبناء السلم يمكن أن يوفر مدخلا مفيدا للجنة النساء الأفريقيات بشأن السلم والتنمية التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والتي أنشئت في نيسان/أبريل ١٩٩٨.

٢ - الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

٦٦ - بالإضافة إلى الاتصالات المنتظمة القائمة بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وموظفي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا فيما يتعلق بالحالة في سيراليون وليبيريا وغينيا - بيساو، شاركت المفوضية في منتدى إقليمي بشأن دور الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في منع المنازعات وإدارتها وحلها في غرب أفريقيا. وستقترح مبادرات مشتركة أخرى في إطار عملية الإعادة إلى الوطن الخاصة بليبيريا وحالة الطوارئ في سيراليون.

٣ - الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية

٦٧ - بالاستناد إلى مذكرة التفاهم الموقعة في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٧ بين الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والتي حددت فيها مجالات وأساليب التعاون، تم اتخاذ عدد من الإجراءات المشتركة. وشملت هذه الإجراءات التخطيط لحلقة عمل بشأن التأهب لحالات الطوارئ سيجري تنظيمها مع الأمانة العامة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

٤ - الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي

٦٨ - تنبع فكرة تعزيز التعاون دون الإقليمي بشأن المسائل المتعلقة باللاجئين، ضمن الإطار الذي توفره الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، من سلسلة من التطورات التي حدثت خلال السنوات القليلة الماضية في الجنوب الأفريقي والتي أدت إلى حدوث تغيير عميق في حالة اللاجئين في المنطقة دون الإقليمية. واغتتمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الفرصة التي أتاحتها عملية إحلال الديمقراطية لزيادة الوعي بالمسائل المتعلقة بحقوق الإنسان وباللاجئين، وللتأثير في السياسات الحكومية وفقا لذلك. ولهذه الغاية، وقعت المفوضية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، في تموز/يوليه ١٩٩٦، مذكرة تفاهم توفر إطارا واسع النطاق للتعاون بين المنظمتين.

٦٩ - وتنص مذكرة التفاهم على التعاون بين المفوضية والجماعة الإنمائية في مختلف المجالات المتصلة باللاجئين وحركات الهجرة، بما فيها الانضمام إلى الصكوك الدولية الخاصة باللاجئين، وسن/تعديل التشريعات الوطنية، وتعزيز الآليات الإقليمية للتأهب لحالات الطوارئ، وستشارك المفوضية أيضا في الدبلوماسية

الوقائية التي تستهدف معالجة الأسباب الجذرية لتشرذ السكان. وستتحقق هذه الأهداف من خلال عملية تشاور مع الدول الأعضاء.

٧٠ - وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، ناقش المجلس الوزاري للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، في الاجتماع الذي عقده في مابوتو، حالة اللاجئين في المنطقة ولاحظ الحاجة إلى إنشاء آلية إقليمية لصون حقوق الإنسان للاجئين. وحث المجلس الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير بهدف التنسيق والتوحيد بين الإجراءات والمعايير المتبعة في مجال حماية اللاجئين وتوفير الدعم الاجتماعي لهم. وفي أعقاب موافقة المجلس الوزاري للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على إجراء المشاورات، شكلت أفرقة عمل تمثل أنغولا، وملاوي، وموزامبيق، وناميبيا، وجنوب أفريقيا، وسوازيلند، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا، وزمبابوي، وستقدم أفرقة العمل هذه مقترحات بشأن كيفية معالجة مشاكل اللاجئين في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وفي أيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٩٨، اجتمع فريق العمل، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والأمانة العامة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ومستشار من أجل صياغة مشروع إعلان أولي بشأن اللاجئين. ومن أجل توصل مختلف الحكومات إلى توافق في الآراء، يقوم أعضاء فريق العمل حاليا بزيارات للدول الأعضاء من أجل مناقشة مضمون مشروع الإعلان بشأن اللاجئين الذي ستنظر فيه الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في اجتماعها المقبل المزمع عقده في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

ثالثا - خاتمة

٧١ - إن حالة اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا هي من بين الشواغل التي تحظى بالأولوية في الأمم المتحدة. وتواصل الجهود المنسقة معالجة المشاكل المعقدة التي يواجهها العديد من بلدان القارة الأفريقية. ومع ذلك فثمة مجالان يستحقان مزيدا من الاهتمام، وهما: واجب الدول في التخفيف إلى أقصى حد من آلام سكانها المدنيين، والحاجة إلى اتخاذ القادة السياسيين إجراء واضحا وفعالا في السعي إلى التوصل إلى حلول سياسية وتدعيم هذه الحلول.

٧٢ - ويشكل الدعم الثابت لمبادئ قانون اللاجئين، من جانب الدول والأطراف الفاعلة الأخرى، شرطا مسبقا لحل مشكلة اللاجئين، وكذلك للسعي إلى تحقيق السلم والاستقرار في مناطق المنازعات في أفريقيا. ومن دواعي الأسف أنه ثبت، في كثير من الحالات أن من الصعب تنفيذ الأحكام الأساسية للقانون الدولي الخاص باللاجئين في اللحظات العصبية للأزمات. ومن أجل معالجة هذه المشكلة بصورة فعالة في المستقبل، واستقاء من الدروس المستفادة، وكذلك من الخبرة المكتسبة من عملية منطقة البحيرات الكبرى، ولا سيما بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٦، يتطلب الأمر اتباع نهج ذي شقين يكفل الفصل المادي والقانوني على السواء بين اللاجئين وأولئك الذين ثبت عدم استحقاقهم لذلك المركز. وينبغي ألا يؤوى في مخيمات اللاجئين أولئك الأشخاص غير المؤهلين للحصول على الحماية الدولية في إطار الاتفاقيات الخاصة باللاجئين التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، والذين يحملون السلاح، ومن عرف أنه مسؤول عن ارتكاب أعمال

التخويف. وينبغي للبلد المضيف تجريدهم من السلاح. وفي الحالات التي تكون فيها السلطات الوطنية غير قادرة على اتخاذ مثل هذه الإجراءات، يحتاج الأمر النظر في اتخاذ تدابير إقليمية أو دولية.

٧٣ - وفي كثير من الحالات التي شهدتها السنوات الأخيرة، حدثت عمليات واسعة النطاق شردت السكان، وقد حرض عليها أو خطط لها بصورة متعمدة الأطراف في النزاع المسلح أنفسهم، بنية خدمة مصالحهم السياسية و/أو العسكرية. وفي حين أن من المسلم به أن الحركة الجماعية للسكان المشردين ووجودهم قد أفتأنا بصورة مباشرة للغاية على المصالح الوطنية والأمنية للدول، لا بد أيضا من التشديد على أن حلول هذه الحالات تكمن في الحوار السياسي وفي الجهود التي يبذلها القادة لتعزيز الحلول السياسية.
